

GC(56)/OR.8
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية السادسة والخمسون

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد باروس أوريرو (أوروغواي)

المحتويات	الفقرات
بند جدول الأعمال ^١	
–	٣-١ تقرير عن المحفل العلمي لعام ٢٠١٢
٧	٢٣-٤ المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠١١ (مستأنف) كلمات مندوبي:
	٩-٤ السلفادور
	١٨-١٠ فلسطين
	٢١-١٩ موناكو
١٩	٧٣-٢٤ تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط
٢٠	١١٩-٧٤ القدرات النووية الإسرائيلية

١ الوثيقة GC(56)/19.

– يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(56)/INF/9.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

- تقرير عن المحفل العلمي لعام ٢٠١٢

١- تحدّث الرئيس، مشيراً إلى أن المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ تناول موضوع "الغذاء من أجل المستقبل: مواجهة التحديات بالتطبيقات النووية"، فدعا مقرّر المحفل العلمي لعام ٢٠١٢، السيدة كارين هيولباك، إلى عرض التقرير المتعلق به.

٢- وعرضت السيدة هيولباك (مقرّر المحفل العلمي لعام ٢٠١٢) التقرير المستنسخ في المرفق.

٣- وشكر الرئيس السيدة هيولباك على تقريرها وأشاد بها وبالأمانة على نجاح المحفل العلمي لعام ٢٠١٢.

٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠١١ (مستأنف) (الوثيقة GC(56)/2 وملحقها التكميلي)

٤- قال السيد ريفيرا مورا (السلفادور) إن بلده يعلق أهمية كبرى على عمل الوكالة في مجالات الأمان النووي والتطبيقات النووية، لا سيما في مجال الصحة البشرية والأغذية والزراعة والموارد المائية والبيئة، مما يساهم إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتضطلع الوكالة بدور حيوي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وذلك أساساً من خلال تعاونها التقني مع البلدان النامية.

٥- وبما أن السلفادور تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتوليد القوى النووية، فإن سياستها في مجال الطاقة تستند إلى تشجيع مصادر الطاقة البديلة. وتحدد الخطة الرئيسية لتطوير الطاقة المتجددة في السلفادور، التي وُضعت بمساعدة من اليابان وتم عرضها في أيار/مايو ٢٠١٢، إمكانات محطات القوى الكهربائية المائية الصغيرة، وقوى الرياح، والقوى الشمسية الفلطائية، والقوى الحرارية الشمسية، والقوى الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية والغاز الحيوي، كما تتناول استراتيجيات تطويرها. وستتم إتاحة الخرائط التي تبيّن مناطق البلد التي تتمتع بأكبر إمكانات فيما يخص بعض مصادر الطاقة المذكورة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص. وشجّع الدول الأعضاء في الوكالة على النظر في المشاركة بهذا الصدد.

٦- وأوضح أن بلده يرحّب بتركيز المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ على الأمن الغذائي، وهي مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية على ضوء تقلّب أسعار الغذاء وتغيّر المناخ والصدمات التي تحدث في مجال الأرصاد الجوية، ويرحّب كذلك بالربط على نحو أوثق بين الطاقة والأسواق الزراعية نظراً لتزايد الطلب على الوقود الحيوي، الأمر الذي يفاقم من انعدام الأمن الغذائي. وترحّب السلفادور بالبحث والتطوير في مجال استخدام التقنيات النووية من أجل زيادة وتنويع إنتاج الغذاء بطريقة مستدامة مع تحسين نوعيته، ومكافحة الأمراض النباتية والحيوانية. ويشجّع بلده الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على توسيع وتنويع التعاون بينهما، بما في ذلك توثيق الصلات بين المتخصصين والخبراء وصنّاع السياسات في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

٧- وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، يظل بلده مدافعاً قوياً عن نزع السلاح النووي العام والكامل باعتباره السبيل الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية. وتؤيّد السلفادور جميع المبادرات الرامية إلى إرساء عملية متعددة

الأطراف لنزع السلاح على نطاق واسع وبصورة شفافة ومُلزمة وقابلة للتحقق، وهو ما تعتقد أنه ممكن في ظل توفّر الإرادة السياسية المطلوبة. وينبغي للوكالة أن تضطلع بدور حيوي في هذه العملية من خلال أنشطتها في مجال التفتيش والتحقق لتوفير ضمانات تكفل أن تظل الطاقة النووية في نطاق الاستخدامات السلمية في جميع الدول. ويتمثل أحد الشروط المسبقة المهمّة لهذه العملية في التطبيق العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨- ويُعدّ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وسيلة مهمة أخرى لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وستكون أول خطوة مهمة بهذا الصدد هي المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في فنلندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويتطلّب نجاح هذا المؤتمر عدداً من الشروط الواجب توفّرها. فعلى جميع دول الشرق الأوسط أن تحضر ويجب، كشرط أساسي مهم، أن تكون كلها قد اعترفت ببعضها البعض ككيانات سياسية قانونية، بحيث تصبح الاتفاقات المعتمدة في المؤتمر مشروعة ويجري احترامها وتنفيذها بحسن نية على أساس المساواة في السيادة. كما يجب أن يتم تخفيف التوتر في الشرق الأوسط، وعلى الدول أن تتخذ تدابير لبناء الثقة، بحيث يمكن إجراء مناقشات على أساس من الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. ويجب أيضاً أن تكون جميع الدول في المنطقة على استعداد حَقاً لإقرار الصكوك الدولية ذات الصلة، وفي المقام الأول منها معاهدة عدم الانتشار، وللتعاون التام مع الوكالة فيما تقوم به من عمليات في إطار الضمانات لتفتيش مرافقها والتحقق منها بحيث يمكن للوكالة أن توفر تأكيدات بأن برامجها النووية سلمية. وعلى الدول ألا تستخدم المؤتمر لأغراض لا علاقة لها بنزع السلاح النووي من الشرق الأوسط. ويجب على جميع الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخاصةً الأعضاء الدائمين، أن يقدموا دعمهم السياسي الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكون قابلة للحياة ودائمة ومستدامة من البداية. وإذا لم تتحقّق الشروط المذكورة، سيظلّ الخوف والقلق سائدين في المنطقة، وسيبقى التهديد القائم للسلم والأمن الدوليين.

٩- وأخيراً، أعلن أن بلده قد وقّع تَوّاً مع الوكالة على إطاره البرنامجي القطري للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. وشكّر المجلس والأمانة على تعاونهما في هذا الصدد، وعلى إقرارهما لمشروعين يخصان فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجالات الأغذية والزراعة والبيئة.

١٠- وقال السيد الدكتور زهير الوزير (فلسطين) إن برنامج التعاون التقني يُعتبَر واحداً من أهم الركائز التي يقوم عليها عمل الوكالة. ولهذا البرنامج دور كبير في بناء القدرات النووية الوطنية ونقل التقنيات بين مختلف دول العالم ودعم التعاون بين الدول المتقدمة في هذا المجال وباقي الدول التي ترنو لامتلاك قدرات نووية سلمية تساعدها في رفع مستوى الرفاه عند شعوبها. إن التطبيقات السلمية النووية كل يوم في ازدياد ولم يعد هناك من استغناء أو بديل عنها، لذلك فإن استمرار التعاون التقني وتوسيع دائرة التعاون من الأمور التي يجب مراعاتها ومتابعتها.

١١- وفلسطين مثل باقي دول العالم تتطلع لامتلاك بعض التطبيقات النووية في المجالات السلمية المختلفة كالطب النووي تشخيصاً وعلاجاً واستخدام التقنيات النووية في الزراعة والموارد المائية والبحث العلمي. ولكنها مع الأسف لا تستطيع التقدم في هذا المجال قيد أنملة بسبب المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام التقدم في أيّ من هذه المجالات والتي تقوم بمنع إدخال أبسط الأجهزة التي تساعد في تطوير القدرات الفلسطينية الطبية والبحثية. فمنذ العام ٢٠٠٨ يجري الحديث عن قيام إسرائيل بمنع إدخال المعدات التي قامت الوكالة مشكورةً بشرائها عبر المشاريع الوطنية المختلفة وحتى الآن لم يمكن إدخالها وهي جميعها لا تعدو كونها أدوات بسيطة تُستخدم لفحص التلوث الإشعاعي في الغذاء والبيئة أو تُستخدم في العلاج. وجميعها أُقِرّت وأُرسلت بمعرفة الوكالة تماشياً مع

القدرات الفنية المتواضعة لفلسطين، ومن ضمنها معدات تُستخدَم في الكشف عن الإشعاع في حليب وأغذية الأطفال الذين تضمن لهم المعاهدات والمواثيق الدولية الحصول على الغذاء والدواء السليم.

١٢- وممارسات إسرائيل في إعاقة وعرقلة التعاون الفلسطيني مع المنظمات الدولية تمتد أيضاً إلى برنامج التعاون الخاص بمنظمات أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وهو ما يدل على الخلفيات السياسية التي تنطلق منها إسرائيل تجاه مساعي فلسطين في التقدم والتنمية. وهي معيقات أدت إلى تكليف المنظمات الدولية هنا في فيينا تكاليف إعادة شحن وغرامات تخزين تفوق قيمة المعدات بعشرات الأضعاف.

١٣- وفي عام ٢٠١٢ وافقت الأمانة مشكورةً على دراسة مجموعة من المشاريع الوطنية التي تتعلق بتطوير القدرات الفلسطينية في المجالات التالية: إنشاء وتطوير نظام إدارة الجودة في الطب النووي؛ وتطوير القدرات الفلسطينية في إنتاج الطفرات الزراعية لتحسين محاصيل القمح والشعير؛ ودعم إنشاء مختبر وطني متخصص للقياسات الإشعاعية في جامعة القدس؛ ومشروع تقييم المياه الجوفية شمال شرق فلسطين باستخدام التقنيات النووية. وهذه المشاريع وغيرها لن يُكتَب لها النجاح إذا استمرت إسرائيل بسياسة منع إدخال الأجهزة والمعدات. وعليه تتطلع فلسطين إلى دور عاجل وفعال من الوكالة لإلزام إسرائيل بضرورة تسهيل إدخال كل المعدات المعنية.

١٤- إن فلسطين وعبر برنامجها التقني تسعى للاستفادة القصوى من تطوير وتنمية قدراتها البشرية وهو ما تجسّد على مدى الأعوام الماضية عبر المشاركة في عدد من البرامج الدراسية والتدريبية التي وفّرتها الوكالة عبر جامعات الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية في مجالات الفيزياء الطبية والوقاية الإشعاعية والطب النووي ومؤخراً في جمهورية هنغاريا.

١٥- كما يثمن وفد بلده نتائج اجتماع المنسقين الوطنيين في وكالة الطاقة الذرية بشأن مشاريع الوكالة في ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث شارك الخبراء الفلسطينيون في هذا الاجتماع إلى جانب زملائهم من مختلف الدول. وتقدّم بالشكر الجزيل للأمانة لحسن تعاونها واستعدادها للتعاون والتنسيق من خلال تمويل ودعم عدد من المشاريع التي تساهم في دعم وإنشاء البنية التحتية الفلسطينية.

١٦- وأضاف يقول إنه كما هو معلوم فإن الفلسطينيين يعيشون في منطقة محاطة بدول تمتلك أحدث التقنيات النووية السلمية وغير السلمية، ولهذا السبب فإن من حقهم أن يعيشوا في دولتهم بسلام دون أن يهدد أمنهم السلاح النووي. ولهذا تؤكد فلسطين على تفعيل الدور الرقابي للوكالة في مجالات الضمانات والتحقق والأمان النووي. إن وفد بلده يعرب من هذا المنبر عن بالغ القلق من تنامي القدرات النووية الإسرائيلية في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وترفض إخضاع برامجها النووية ومنشأتها لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة. وهو تعنّت يدعو لقلق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة خاصة في ظل التقارير التي تتحدّث عن تدهور الوضع الإنشائي لعدد من تلك المنشآت في وقت يبقى فيه شعب فلسطين دون أي منظومات حماية وتأهيل لمؤسساته الوطنية يمكنها من التصدي لأي حادثة نووية تصيبه.

١٧- وعليه تقع على الجميع وخاصةً الدول النووية الخمس مسؤولية العمل الدؤوب لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي والدفع قُدماً باتجاه سرعة تحقيق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار يدعم وفد بلده كافة الجهود الجادة لعقد مؤتمر ٢٠١٢ بشأن هذه المسألة وإنجاحه.

١٨- والشعب الفلسطيني هو الأكثر تعطُّشاً للسلام العادل والشامل والنهائي في منطقته. وفي خطوة دبلوماسية غير هادفة لعزل إسرائيل كما يدّعي البعض، قرّرت فلسطين الذهاب بعد أيام إلى الجمعية العامة والسعي للحصول على قرار قبول فلسطين في الأمم المتحدة دولة غير عضو لها صفة المراقب. وهي خطوة تعزّز من فرص السلام والأمن في منطقتها وتعزّز من إمكانيات صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

١٩- وقال السيد لابارير (موناكو) إنه على الرغم من أن بلده يدعم بشكل كامل جميع الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الأمان والأمن النوويين، فإن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي المجال الذي يرغب أن يساهم فيه.

٢٠- وتؤيد موناكو على نحو ثابت برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وقد وقّعت في السنة السابقة اتفاقاً مع منغوليا بشأن تطوير الرعاية المسكّنة لمرضى السرطان في ذلك البلد. كما تولي حكومة بلده، والأمير ألبرت الثاني بمؤسسة موناكو، اهتماماً كبيراً لمسألة الحصول على المياه الصالحة للشرب ولمشاريع الوكالة في هذا المجال.

٢١- وأعرب عن قلق موناكو على نحو خاص بشأن مشكلة تحمّض المحيطات، وهو ما يسبّب التآكل، ويعرّض استقرار المناطق الساحلية للخطر، ويهدّد معيشة مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم. والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشكلة، التي تفاقمها الظواهر المناخية المتطرفة، يمكن أن تكون مدمّرة. ولمساعدة الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة، دعم بلده مؤخراً إنشاء مركز للتنسيق الدولي بشأن تحمّض المحيطات في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو. ويُعدّ هذا المشروع إحدى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، ويندرج أيضاً في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية.

٢٢- وأشار السيد زهيكوف (الاتحاد الروسي) إلى التعليقات التي أدلى بها مندوب بلده في وقت سابق من الجلسة، قائلاً إن بلده يؤيد تماماً أنشطة الوكالة وتطوير نظام الضمانات. بيد أنه يجب تطبيق الضمانات بنزاهة وعلى أساس غير تمييزي باستخدام أساليب موضوعية للتحقق والتحليل. وعند إجراء تعديلات ذات مغزى على نظام الضمانات، يجب أن تؤخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء وأن يوافق عليها مجلس المحافظين. وفي حين أن روسيا لا ترغب في عرقلة موافقة المؤتمر العام على مسودة التقرير السنوي لعام ٢٠١١، فإنها تظل قلقة وتود أن تسجل تحفظاتها حول صيغة معينة في تلك المسودة تهدف إلى إقحام مفاهيم معدّلة بشأن نهج للضمانات على مستوى الدولة في صلب ممارسات الوكالة. فالتقرير السنوي لعام ٢٠١١ ليس، من وجهة نظر بلده، الآلية المناسبة لإقرار نهج ضمانات جديد وُضِع داخل نطاق الأمانة ولم تتم الموافقة عليه من قِبَل المجلس.

٢٣- وقال السيد كيوريا (الأرجنتين) إن التفاصيل التي تم تقديمها بشأن الممارسات والمعايير المتعلقة بمفهوم للضمانات على مستوى الدولة غير كافية.

١٩ - تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط

(الوثائق GC(56)/17؛ وGC(55)/L.1، وGC(55)/L.2)

٢٤- قال الرئيس إن البند ١٩ أُدرج في جدول أعمال المؤتمر وفقاً للقرار GC(55)/RES/14. وقدم المدير العام التقرير الوارد في الوثيقة GC(56)/17 وفقاً للفقرة ١٣ من ذلك القرار. وتم النظر في هذه المسألة من قِبَل المجلس، في الأسبوع السابق، على أساس ذلك التقرير. وتتضمن الوثيقة GC(56)/L.1 مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، فيما تتضمن الوثيقة GC(56)/L.2 مشروع قرار قدمته مصر.

٢٥- وقال السيد خالد عبد الرحمن شمعة (مصر)، في إطار عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.2، إنه ينبغي النظر فيه داخل سياق الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز تطبيق الضمانات الشاملة على جميع المرافق والأنشطة النووية في الشرق الأوسط، بما من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتعين أيضاً أن يُنظر إليه في سياق مسؤولية المجتمع الدولي ورغبته في الحفاظ على دور الوكالة الأساسي ضمن إطار الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنع الانتشار في المنطقة.

٢٦- واعتماد المؤتمر العام للقرارات المتعلقة بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط والتي قدمتها مصر في دورات سابقة إنما يشهد ببلاغة على هذا الواقع. وتجدر الإشارة إلى أن نص مشروع القرار الحالي مماثل لنص القرار الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الخامسة والخمسين، بصرف النظر عن بعض التحديثات التقنية اللازمة. وتتطلع مصر إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٢٧- وقال السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) في سياق عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.1 إن بلده، باعتباره أحد منظمي اجتماعات المؤتمر المزمع عقده في هلسنكي بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يرى أن عقد المؤتمر في الموعد المحدد، أي قبل نهاية عام ٢٠١٢، والعمل على إنجاحه أمر بالغ الأهمية. وتمضي التحضيرات للمؤتمر قُدماً، ولكن التقدم بطيء بسبب مشكلتين رئيسيتين: أولاً، لم تؤكد اثنتان من دول الشرق الأوسط مشاركتهما بعد، وثانياً، ليس من الواضح ما هي فحوى المؤتمر وماذا ستكون نتائجه المحتملة. وقد ارتأت روسيا بالتالي أنه قد يكون من المفيد محاولة استخدام الدورة الحالية للمؤتمر العام كمحفّل لإعطاء دفعة إيجابية للأعمال القادمة.

٢٨- والتوجّه الرئيسي لمشروع القرار هو أنه ينبغي على جميع الدول في الشرق الأوسط أن تحضر المؤتمر وأن تشارك بطريقة بناءة وفي إطار من الاحترام المتبادل. وتُظهر المشاورات الموسّعة مع الدول الأعضاء أنه، في حين أن مشروع القرار يحظى بدعم واسع، فإن البعض لديهم شكوك حول أحكام بعينها. ولما كان اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ضرورياً من أجل مؤتمر هلسنكي، فقد قررت روسيا سحبه بدلاً من وضع أي أعضاء في موقف صعب يضطرّهم إلى التصويت عليه. ومشروع القرار قد خدم غرضه إلى حد كبير بالفعل من خلال لفت الانتباه إلى الحاجة الملحة لحلّ القضايا التي تعرقل الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وأعرب عن شكره للدول التي أبدت استعدادها لتأييد مشروع القرار، داعياً هاتين الدولتين في الشرق الأوسط اللتين لم تؤكدوا مشاركتهما في المؤتمر أن تفعلا ذلك دون مزيد من التأخير.

٢٩- وأكد السيد على أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية)، متحدثاً باسم حركة عدم الانحياز، موقف المجموعة المبدئي بأنه لا مجال لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ما دام الخلل الهائل في القدرات العسكرية، ولا سيما بسبب حيازة الأسلحة النووية، يسمح لطرف واحد بتهديد الآخرين في المنطقة.

٣٠- وقال إن الحركة تواصل دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كخطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

٣١- والحركة، اقتناعاً منها بأن التطبيق الفعال والكفء لضمانات الوكالة في الشرق الأوسط يعزز الثقة بدرجة أكبر بين الدول في المنطقة، تنظر إلى تطبيق الضمانات بشكل شامل في المنطقة باعتباره خطوة عملية وضرورية لتحقيق هذه الغاية وللمضي قُدماً نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٣٢- وترحب الحركة بقيام دولها الأعضاء التي انضمت كأطراف في معاهدة عدم الانتشار بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة وفقاً للفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة، بوصفها دولاً غير حائزاً للأسلحة النووية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطراف في معاهدة عدم الانتشار وقبلت ضمانات الوكالة الشاملة. وتأسف الحركة لإصرار إسرائيل المستمر على أنه لا يمكن معالجة هذه المسألة بمعزل عن عملية السلام في المنطقة. وتؤكد الحركة على أنه ليس هناك من سبب لجعل تطبيق الضمانات الشاملة على جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط متوقفاً على تحقيق تسوية سلمية مسبقاً، بل على العكس من ذلك، فإن تطبيق الضمانات هو الذي سيسهم في تحقيق التسوية.

٣٣- وتأسف الحركة لأن المدير العام لم يحرز مزيداً من التقدم في جهوده، وفقاً للقرار GC(55)/RES/14، فيما يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط. وهو وضع غير مقبول، وينبغي أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في سبيل تصحيحه. وفي إطار السعي إلى تعزيز ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، ينبغي أن تُمنح الأولوية الأولى لتحقيق التطبيق العالمي لضمانات الوكالة الشاملة.

٣٤- وترحب الحركة بجهود المدير العام لتشجيع استحداث ودراسة أفكار ونُهُج جديدة ذات صلة يمكن أن تساعد على دفع مهامه قُدماً فيما يتعلق بالتطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، وترجوه أن يُطلع الدول الأعضاء بانتظام على تلك الجهود.

٣٥- وتذكر الدول الأعضاء في الحركة التي انضمت كأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها، وبتأييد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة قيام الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين في تقديم مشروع القرار الصادر في عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها من قِبَل دول المنطقة بإرادتها الحرة، وفي ظل الدعم التام والمشاركة الكاملة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتلاحظ الحركة أن مؤتمر عام ٢٠١٢ سيُتخذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ كمرجعية له.

٣٦- وتقدّر الحركة قيام المدير العام بالدعوة إلى انعقاد المنتدى المعني بالخبرات ذات الجدوى الممكنة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي عُقد في فيينا خلال الفترة ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتلاحظ أن المنتدى قد عكس توافق الآراء في نطاق المجتمع الدولي على أهمية إنشاء مثل هذه المنطقة. وبناءً عليه، ترحب الحركة أن يواصل المدير العام جهوده ومشاوراته مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

٣٧- والحركة ملتزمة التزاماً كاملاً بالتعاون مع المدير العام ودعمه فيما يبذله من جهود لتنفيذ القرار GC(55)/RES/14، وتتوقع من جميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تفعل الشيء ذاته.

٣٨- وتؤيد الحركة اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.2.

٣٩- وقالت السيدة كوثر صفاء أحمد الندوي (العراق) إن حكومة بلدها تدرك أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة تعزز السعي نحو نزع السلاح النووي، وتقرّبنا من الهدف الأسمى المتمثل بتحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما، وتعدّ المناطق الخالية من الأسلحة النووية ركناً مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الدولي، ويمكن أن تصبح أداة حاسمة في تعزيز عدم الانتشار. ويمكن أن تشكل تلك المناطق أيضاً أداة للتعبير عن قيم يشترك الكثيرون في التمسك بها وترويجها في مجالات نزع السلاح النووي والرقابة على الأسلحة. وتعدّ منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية على المستويين الإقليمي والدولي، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يعدّ ضرورة ملحة للمجتمع الدولي وأمرأ ليس بالمستحيل إذا ما توقّر حسن النوايا في المفاوضات وتضافرت الإرادات السياسية لتنفيذ هذا المشروع.

٤٠- وإن أي مسعى لإنشاء هذه المنطقة لا بد أن يتم التمهيدي له بخطوات أساسية منها شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ تخضع جميع المنشآت النووية لدول المنطقة لرقابة الوكالة عدا إسرائيل. وهنا يدعو العراق إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ والقرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١. ويؤكد وفد حكومة بلدها على ضرورة اتخاذ المؤتمر العام في ٢٠١٢ قرار عام ١٩٩٥ مرجعاً له، والعمل على تنفيذ هذا القرار بالكامل، وكذلك التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر المراجعة الدوري لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط.

٤١- كما يؤكد على أهمية انعقاد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٢ وبمشاركة جميع الدول المعنية بالمنطقة دون استثناء لأن غياب أي دولة مهمة من دول المنطقة يعني إفسال المؤتمر وتقويضه، الأمر الذي يؤدي إلى فشل الجهود الرامية لتنفيذ هذا المشروع مما يقود المنطقة إلى عواقب وخيمة. ويأمل العراق أن يتم الإعداد للمؤتمر جيداً للخروج بنتائج واضحة وإيجابية.

٤٢- وقال السيد هوانغ وي (الصين) إن جميع الدول في الشرق الأوسط ينبغي أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تنفذ اتفاقات الضمانات المعقودة مع الوكالة، ودعا إسرائيل إلى القيام بذلك. وأوضح أن الصين تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وشكر حكومة فنلندا على جهودها في تنظيم المؤتمر المعني بإنشاء مثل هذه المنطقة، وحثّ جميع الدول على العمل بطريقة بناءة حتى يمكن عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ كما هو مقرّر.

٤٣- وقال السيد على أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) إن ما يقرب من أربعة عقود قد انقضت منذ أن تقدّمت إيران لأول مرة بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٨٠، يبرهن قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد العديد من القرارات بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء على مدى الدعم العالمي لإنشاء مثل هذه المنطقة.

٤٤- وقد أثبتت إيران، عن طريق إخضاع مرافقها النووية السلمية لضمانات الوكالة، التزامها بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وقد ذكر المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية خلال مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادس عشر في آب/أغسطس ٢٠١٢ أن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن، ولا تعزز السلطة السياسية؛ وإنما هي تشكّل خطراً على الأمن والسلطة السياسية معاً. ومضى يقول إن إيران تعتبر استخدام الأسلحة النووية والكيميائية وما شابهها من الأسلحة خطيئة كبرى ولا تُغتفر. وقد اقترح بلده فكرة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وهو ملتزم بهذه الفكرة. وشدّد على أن إيران لم تسع أبداً لامتلاك أسلحة نووية وأنها لن تتخلّى مطلقاً عن حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد تلك التصريحات من قبيل المرشد الأعلى الإيراني دعم إيران غير المنقوص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سعياً إلى الهدف النهائي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٤٥- ومن المؤسف أن الجهود الدولية المبذولة على مدى عقود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تحرز أي تقدم بسبب سياسة النظام الصهيوني المتعنتة في عدم التقيّد بمعاهدة عدم الانتشار، والأهم، رفضه إخضاع مرافقه النووية لضمانات الوكالة. والأسوأ من ذلك هو أن السلوك غير المسؤول لذلك النظام يثير شكوكاً خطيرة بشأن إمكانية إنشاء مثل هذه المنطقة في المستقبل القريب.

٤٦- وكما هو مشار إليه في تقرير المدير العام (الوثيقة GC(56)/17)، فإن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم كطرف في معاهدة عدم الانتشار والوحيدة التي لم تعقد اتفاق ضمانات مع الوكالة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي في العديد من المنتديات، فإن ذلك النظام، واثقاً من الدعم السياسي والعسكري لحلفائه المخلصين، لم يعلن حتى عن نيته الانضمام إلى المعاهدة. وتشكّل أنشطته النووية السرية وغير القانونية، التي تحظى بدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين ولنظام عدم الانتشار العالمي.

٤٧- وللأسف، فقد أدّت عقود من التراخي الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مواجهة برنامج النظام الصهيوني الموثق جيداً في مجال التسلّح النووي إلى تجرؤ ذلك النظام على الاعتراف صراحةً بامتلاكه لأسلحة نووية. فقيام هذا النظام سراً بتطوير أسلحة نووية لا يمثل فحسب انتهاكاً للمبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار وللعديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل يُظهر أيضاً تجاهلاً جريئاً للشواغل والنداءات المتكررة من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخفافاً بضرورة تخلي إسرائيل عن الأسلحة النووية وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار. وكان ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات سريعة ومناسبة من أجل التصدي للتهديد السافر والخطير الذي تمثله إسرائيل، بدلاً من إصدار قرارات مناهضة لدول أطراف في المعاهدة. فالنظام الإسرائيلي هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة أمر بعيد المنال طالما ظلت ترسانته النووية تهدّد المنطقة وبقية دول العالم.

٤٨- إن إيران دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وقد صدّقت على جميع المعاهدات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل. وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بتعهداتها الدولية وتتنظر إلى تلك المعاهدة بوصفها حجر الزاوية فيما يخص نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما ترى أن الانضمام العالمي إلى المعاهدة، وخاصةً في الشرق الأوسط، من شأنه أن يضمن فعالية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الإقليم. وإلى أن تصبح مثل هذه المنطقة واقعاً فعلياً، ينبغي ألا تسعى البلدان في المنطقة إلى الحصول على أسلحة نووية، وألا تسمح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية داخل أراضيها أو تحت ولايتها أو سيطرتها، وأن تمتنع عن أي أعمال تتنافى مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار والقرارات الدولية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٩- وتعتقد إيران اعتقاداً راسخاً أن إعداد خطة عمل متفق عليها ووضع جدول زمني لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط، ينبغي أن يكون على رأس الأولويات في جدول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد أُجّل النظام الإسرائيلي مراراً انضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار بجعله متوقفاً على إرساء سلام شامل ودائم في المنطقة مسبقاً، فأوجد بالتالي حلقة مفرغة، حيث إن هذا النظام ذاته هو العقبة الرئيسية أمام ذلك السلام. ولذلك ينبغي ممارسة ضغوط متضافرة على النظام الإسرائيلي لحمله على اتخاذ الإجراءات المطلوبة منه حتى يمكن تحقيق هدف إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط الذي طال انتظاره.

٥٠- فقد أدى الفشل في معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة في الشرق الأوسط على مدى عقود إلى طريق مسدود. وكان المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية قد اقترح، خلال مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز في آب/أغسطس ٢٠١٢، حلاً عادلاً وديمقراطياً وواقعياً لإحلال السلام في المنطقة؛ وهو تحديداً أن يعود جميع الفلسطينيين، سواء كانوا من مواطني فلسطين أو فلسطينيين في المنفى، بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود، إلى بلدهم وأن يشاركوا في استفتاء تحت إشراف دقيق بشأن نظامه السياسي ثم يلي ذلك مشاركتهم في وضع مسودة دستور.

٥١- وقال السيد دانييلي (إسرائيل) إن أربعاً من كل خمس حالات انتهاك جسيم للالتزامات الخاصة بالضمانات وبمعاهدة عدم الانتشار ضلعت فيها دول أعضاء في منطقة الشرق الأوسط من الأطراف في المعاهدة (وهي العراق وليبيا وسوريا وإيران)، وإن الإقحام المتكرر لبند في جدول الأعمال بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط لا جدوى منه حتى تتم معالجة قضايا إيران وسوريا. وعلاوةً على ذلك، فإن ما قرّره مقدّم مشروع القرار GC(56)/L.2 من الامتناع عن التصويت على قرار مجلس المحافظين بشأن إيران في الأسبوع السابق (الوثيقة GOV/2012/50) يشير إلى أنه لا الأمن الإقليمي ولا ما دعا إليه مقدّم مشروع القرار بذاته من الوفاء بحسن نية بالالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بالضمانات يحظيان بأي أولوية عليا في ذهن مقدّم مشروع هذا القرار.

٥٢- وأثناء التصويت في الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام بشأن مشروع القرار المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (الوثيقة GC(55)/L.1)، امتنعت إسرائيل عن التصويت. وبلده، ضمن بلدان أخرى، لم يعلن تأييده لدعوة جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار. ومع إدراك إسرائيل لأهمية نظام عدم الانتشار ومشاركتها في تبني أهدافه، فإن التجربة أثبتت أن المعاهدة لا تقدم حلاً للتحديات الأمنية الفريدة في الشرق الأوسط. وأي دعوة للانضمام العالمي إلى المعاهدة يجب الحكم عليها في ضوء تقييم الحقائق الكئيبة القائمة ومدى قابلية المعاهدة للتطبيق في منطقة شهدت انتهاكها. ولذلك فإن الانضمام

إلى المعاهدة لا يمكن أن يكون هدفاً في حد ذاته. ولا كانت تلك القضية في أي وقت مضى حجر عثرة في العلاقات الثنائية لإسرائيل مع بلدان مجاورة وقّعت معها اتفاقات للسلام.

٥٣- وتوضح ديباجة معاهدة عدم الانتشار أن الهدف من المعاهدة هو تهيئة بيئة سياسية تمتنع الدول في ظلها عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، وتشارك في تبني هدف تحقيق السلام والأمن. وعلى عكس مناطق أخرى، فإن الشرق الأوسط، للأسف، لم يحرز تقدماً يُذكر نحو بلوغ هذا الهدف. وما زالت التهديدات بإبادة الدول أمراً شائعاً، كما تظل القوى مكرّسة من أجل تعزيز العنف ونشر عدم الاستقرار.

٥٤- وقد حافظت إسرائيل دائماً على انتهاج سياسة مسؤولة في المجال النووي. وتم بإسهاب توضيح موقفها بشأن الأمن الإقليمي بجميع جوانبه، بما في ذلك إنشاء إقليم الشرق الأوسط الكبير كمنطقة يمكن التحقق منها بفعالية وتكون خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة، جنباً إلى جنب مع الامتثال الكامل من قِبَل جميع دول المنطقة لالتزاماتها حيال عدم الانتشار، متطلبات أساسية لإنشاء مثل هذه المنطقة.

٥٥- وأثبتت التجربة التاريخية لمناطق أخرى أنه لا يمكن وضع إطار للأمن الإقليمي إلا انطلاقاً من الرغبة السياسية الجماعية للأطراف ذاتها في بناء ثقة متبادلة بالتزامها بحل النزاعات عبر الطرق السلمية. والقلق الذي يشعر به المجتمع الدولي لا يمكن أن يحلّ محلّ تلك الرغبة التي يجب أن تنبع بشكل جماعي من المنطقة ذاتها.

٥٦- وفي خضمّ الاضطرابات، وخاصةً في سوريا، حيث أزهقت معركة النظام من أجل البقاء عشرات الآلاف من أرواح المدنيين الأبرياء، ينبثق شرق أوسط جديد، في ظلّ تغييرات عميقة تجري في العديد من الدول. وربما أتاحت النتائج الإيجابية لعملية التحول الديمقراطي فرصة لتحسين الأجواء، بما يفضي إلى الاستقرار وبناء الثقة. وترحب إسرائيل بالتطورات الإيجابية في المنطقة، وإن كان لا يمكنها أن تتجاهل تلك القوى التي تسعى للحفاظ على أنظمة استبدادية وتلك الأصوات التي تشكك في الحكمة من اتفاقات السلام بين دول المنطقة.

٥٧- ويأسف وفد بلده لما قرره مقدّم مشروع القرار، قبل بضع سنوات، من العدول عن مسار التوافق من أجل تجنّب أي حوار مع إسرائيل. وطلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.2 وعلى مشروع القرار ككلّ.

٥٨- وأشار الرئيس إلى أن ممثل إسرائيل طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.2.

٥٩- وبناءً على طلب السيد خالد عبد الرحمن شمعة (مصر)، أُجري تصويت ببناء الأسماء.

٦٠- ودُعيت جنوب أفريقيا، بعد أن سحب الرئيس اسمها بالقرعة، لتكون البادئة بالتصويت.

٦١- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة،

وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموزمبيق، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون: إسرائيل.

المتنعون عن التصويت: أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغانا، وكندا، وليسوتو، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦٢- وقد أدلى بـ١١٠ صوتاً تأييداً للاقتراح، مقابل صوت واحد، مع امتناع ٨ دول عن التصويت. واعتمدت الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار.

٦٣- وقال السيد سواميناثان (الهند)، متحدثاً لتعليل التصويت، إن وفد بلده قد امتنع عن التصويت لأنه يعتقد أن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تستحدث أموراً خارجة عن نطاق الوكالة.

٦٤- وأشار الرئيس إلى أن ممثل إسرائيل طلب إجراء تصويت منفصل على مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(56)/L.2 ككل.

٦٥- وبناءً على طلب السيد خالد عبد الرحمن شمعة (مصر)، أُجري تصويت ببناء الأسماء.

٦٦- ودُعيت ليسوتو، بعد أن سحب الرئيس اسمها بالقرعة، لتكون البادئة بالتصويت.

٦٧- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين،

والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصرىيا، والصين، والعراق، وعمان، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموزمبيق، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المنتعون عن التصويت: إسرائيل، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكندا، وكوت ديفوار، وليسوتو، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦٨- وقد أدلى بـ ١١١ صوتاً تأييداً للاقتراح مقابل لأشياء، مع امتناع ٨ دول عن التصويت. واعتمد مشروع القرار.

٦٩- وتحدّث السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية)، تعليلاً للتصويت، فأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من الدعوات بالعودة إلى نهج قائم على توافق الآراء بشأن قضايا الضمانات في الشرق الأوسط، فإن مشروع القرار قدّم من دون تشاور مسبق مع دول رئيسية في المنطقة. ولا يمكن إحراز تقدم بشأن تلك القضايا إلا من خلال الحوار الصادق والمشاركة بين الدول في المنطقة، ويجب أن تقوم هي ذاتها ببناء الثقة والاطمئنان اللازمين لتحقيق هذه الغاية. ويعكس مشروع القرار الجهود المشتركة المستمرة نحو تحقيق هدف إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ووسائل إيصالها. وهذا الهدف يمكن تحقيقه، ولكنه لن يتحقق بسرعة ولن يتم إنجازه في غياب أي تقدم نحو إحلال سلام شامل في المنطقة. وبناء الثقة وتهيئة أجواء بناءة أمر حاسم في هذا الصدد، وربما كانت العودة إلى نهج قائم على توافق الآراء بشأن قضايا الشرق الأوسط في المؤتمر العام خطوة أساسية لتحقيق هذه الغاية. وتأسف الولايات المتحدة لأنه تم حتى الآن إهدار فرصة أخرى لبناء الثقة.

٧٠- وتحدّث السيد باريت (كندا)، تعليلاً للتصويت، فقال إن كندا قد امتنعت عن التصويت لأنه لا يمكنها دعم قرار بشأن الضمانات في الشرق الأوسط عاجز عن معالجة عدم الامتثال الخطير من جانب إيران وسوريا لالتزاماتهما النووية، ويخلط من جهة بين قرارات وطنية سيادية، مثل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والالتزامات القانونية الناشئة عن عضوية الوكالة واتفاقات الضمانات من جهة أخرى.

٧١- وأوضح أن دعم كندا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ويمكن التحقق منها في الشرق الأوسط واضح ومتسق. وأشار إلى أن مشاريع القرارات التي تم طرحها في السنوات السابقة قد حظيت بتأييد واسع، مضيفاً أن كندا تشعر بخيبة أمل لأنه تم في الآونة الأخيرة إقحام صيغ في جلسات المؤتمر العام تسببت في انهيار التوافق. وينبغي للدول الأعضاء أن تتبنى وجهة نظر أكثر نزوعاً إلى الجانب التقني عند بحث قضايا الضمانات في الشرق الأوسط.

٧٢- وتحدث السيد باباديماس (قبرص)، تعليلاً للتصويت نيابةً عن الاتحاد الأوروبي وكرواتيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً تماماً بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي قد أيد هذا القرار، فإنه كان يفضل لو أنه دعا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى ضمان الامتثال للمعاهدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول في الشرق الأوسط على تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وفي رأيه، كان القرار سيصبح أقوى لو أنه تضمن مطالبة بتنفيذ مثل هذه البروتوكولات.

٧٣- ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن وضع خطة للعمل وإجراء لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة، بما في ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد أظهر هذا التوافق في الآراء مدى التصميم المشترك لا على دعم منظومة عدم الانتشار النووي فحسب، وإنما على تعزيزها أيضاً.

٢٠ - القدرات النووية الإسرائيلية

(الوثائق GC(56)/1/Add.1 و Corr.1 و GC(56)/13)

٧٤- قال الرئيس إن البند ٢٠ أدرج في جدول الأعمال بناءً على طلب قدمته الدول العربية الأعضاء في الوكالة. ولفت الانتباه إلى مذكرة تفسيرية واردة في الوثيقتين GC(56)/1/Add.1 و GC(56)/1/Corr.1 وملحقة بالوثيقة GC(56)/13.

٧٥- وتكلم السيد علي أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) نيابةً عن حركة عدم الانحياز، فقال إن الحركة تعتقد بشدة أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في أي منطقة طالما ظلت الاختلالات الهائلة في القدرات العسكرية، ولا سيما بسبب حيازة الأسلحة النووية، تسمح لطرف واحد بتهديد جيرانه والمنطقة. وترحب الحركة بقيام دولها الأعضاء التي انضمت كأطراف في معاهدة عدم الانتشار بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة وفاءً لالتزامها بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة، بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وتشير الحركة إلى أن جميع دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطراف في معاهدة عدم الانتشار وتعهدت بقبول ضمانات الوكالة الشاملة. ومن شأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن تكون خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وتكرر الحركة دعمها لإنشاء مثل هذه المنطقة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مجلس الأمن.

٧٦- وتشير الحركة بقلق إلى أن تبني نهج انتقائي حيال قضية القدرات النووية في الشرق الأوسط يقوّض بقاء منظومة الضمانات التابعة للوكالة. وقد أدى هذا النهج أيضاً إلى استمرار وجود وخطورة المرافق والأنشطة

النوعية الإسرائيلية غير الخاضعة للضمانات، على الرغم من النداءات المتكررة لإسرائيل بإخضاع هذه المرافق والأنشطة ل ضمانات الوكالة الشاملة. وتعرب الحركة عن قلقها العميق من عواقب حيازة إسرائيل لقدرة نووية على الأمن الدولي، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن جيرانها والدول الأخرى، فضلاً عن تداعيات تمكين العلماء الإسرائيليين بصورة مستمرة من الوصول إلى المرافق النووية لإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعاون من أجل تصحيح هذا الوضع غير المقبول. وتدعو الحركة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بفاعلية في تحقيق عالمية ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط. ومن شأن تنفيذ القرار GC(53)/RES/17 المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية أن يكون خطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف.

٧٧- وتأسف الحركة لإصرار إسرائيل المستمر على أنه لا يمكن معالجة ضمانات الوكالة بمعزل عن عملية السلام في المنطقة. وتؤكد الحركة أن تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط لا يتوقف على الإبرام المسبق لتسوية سلمية ولا يرتبط بذلك. بل الواقع أن تطبيق الضمانات هو الذي سيساهم في إبرام التسوية.

٧٨- وتكرّر الحركة دعوتها إلى الحظر التام لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي إلى إسرائيل، فضلاً عن حظر تقديم المساعدة إلى إسرائيل في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالميدان النووي.

٧٩- وفي هذا الصدد، تلاحظ الحركة ما ذكره نائب رئيس الوزراء وزير خارجية إسرائيل، في رسالته الموجهة إلى المدير العام (المستنسخة في المرفق ٢ بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(54)/14)، من أن إسرائيل تقدّر قيمة منظومة عدم الانتشار، وتقرّ أهميتها، وقد أثبتت على مرّ السنين انتهاجها سياسة مسؤولة من ضبط النفس في المجال النووي. وللأسف، فإن سجلات الوكالة الرسمية شاهدة على عكس ذلك. وفي هذا السياق، تشير الحركة إلى مختلف قرارات المؤتمر العام المعتمّدة قبل عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بقدرات جنوب أفريقيا النووية، التي تضمّنت إحالات مرجعية إلى مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم بشأن العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وبخصوص التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا. وقد أدانت قرارات الجمعية العامة بشدة، في جملة أمور، التعاون الواسع بين إسرائيل والنظام العنصري لجنوب أفريقيا آنذاك، لا سيما في المجالات العسكرية والنووية، في تحدّ للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٨٠- وتحدّث السيد محمد سمير قوبعة (تونس)، بالنيابة عن المجموعة العربية، فقال إن الدول العربية كافة دون استثناء اعتمدت موقفاً موحداً لدعم نظام عدم الانتشار النووي، وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار وبادرت لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في حين ظلت إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ووضع كافة منشآتها النووية تحت اتفاق ضمانات الوكالة الشامل، وبهذا الرفض المتكرّر يبقى السلام والأمن بعيدا المنال وتزداد وتيرة التصعيد في منطقة الشرق الأوسط وقد يؤدي ذلك إلى سباق للتسلّح فيها لا تحمّد عقباه.

٨١- إن الدول العربية، من خلال إثارتها لهذه المسألة أمام المؤتمر العام، وخلال سنوات متواصلة، لا تهدف فقط إلى تسليط الضوء على هذا الوضع الخطير وإنما لتقدّم حلاً عملياً له من خلال اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بالاعتبار أمن كافة شعوب منطقة الشرق الأوسط بدلاً عن التعامل مع كل دولة بمفردها بشكل يُظهر التحيز والانتقائية والمعايير المزدوجة.

٨٢- وأشار إلى أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتمد في الدورة ٥٣ قراراً بالرقم GC(53)/RES/17 بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية"، يطلب فيه من إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع كافة منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل بالوكالة بالإضافة إلى صدور قرارات دولية أخرى في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي بما في ذلك مؤتمر المراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ الذي تمّ بموجبه التمديد اللانهائي للمعاهدة، ومؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠، وتؤكد هذه القرارات على دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع كافة منشآتها النووية تحت اتفاق ضمانات الوكالة الشامل باعتباره خطوة لا بدّ منها لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨٣- لقد أكّدت تقارير محايدة بأن إسرائيل تملك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية وهو واقع لا يمكن للدول العربية والمجتمع الدولي إغفاله ولا يمكن قبول سعي إسرائيل إلى تطوير قدراتها النووية مستفيدةً من غياب ضغط دولي حقيقي عليها للامتناع عن ذلك، وبناءً عليه ترفض المجموعة العربية لجوء بعض الدول إلى كافة الوسائل الممكنة من أجل منع تسليط الضوء على القدرات النووية الإسرائيلية واعتماد قرارات دولية تُذكر إسرائيل بالاسم في الوقت الذي تُلقي الاتهامات جزافاً على دول أخرى.

٨٤- وحين كانت المجموعة العربية تقدّم في الأعوام الماضية على إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" على جدول أعمال المؤتمر العام، كان يتم معارضة طرحه بادّعاء أن الطابع التقني للوكالة لا يجيز لها التدخّل في مسائل سياسيّة، حيث جرت مناقشة البند خلال دورات عديدة سابقة للمؤتمر العام كما اعتمد المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين قراراً بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" يقتصر مضمونه على الجوانب الفنية حصراً والتي تدخل في صلب عمل الوكالة والخاصة بتطبيق اتفاق الضمانات الشامل في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي.

٨٥- وأكّد هنا بأن الدول العربية لم تقم باستفراد إسرائيل بقدر ما ارتضت إسرائيل التفرد وعزل نفسها من خلال إصرارها على البقاء خارج معاهدة عدم الانتشار النووي على نقيض جميع الدول العربية وبالتالي عدم إخضاع منشآتها النووية كافةً لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالرغم من تلك الحجج والذرائع جاء تصويت المؤتمر العام في دورته ٥٣ عام ٢٠٠٩ على قرار القدرات النووية الإسرائيلية GC(53)/RES/17، كدليل قاطع على اعتراف المجتمع الدولي بالخطر الذي يمثّله غياب الرقابة الدولية على الأنشطة والمنشآت النووية الإسرائيلية على المنطقة، وبضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية إلى اتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٦- وعلى صعيد متصل، فإن المجموعة العربية تعرب عن الأسف لأن بعض الدول الفاعلة وبينها دول نووية ظلت تدافع دوماً وبشكل علني عن مبدأ عالمية معاهدة منع الانتشار النووي، تغضّ الطرف عن هذا المبدأ كلياً عندما يتعلق الأمر بإسرائيل بالذات، الأمر الذي يساهم بدوره في عرقلة تطبيق قرار "القدرات النووية الإسرائيلية"، ويؤكد التعامل وفق معايير مزدوجة مع هذه المسألة. وتعتبر المجموعة العربية أن بند القدرات النووية الإسرائيلية لا يقل أهميةً عن أي موضوع آخر مطروح على جدول أعمال المؤتمر العام لعلاقته المباشرة بتحقيق الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، وترى أن الادّعاء بغير ذلك يُعدّ نوعاً من المعايير المزدوجة.

٨٧- لقد استمرّ الرفض الإسرائيلي المنكرّر للتعاون مع الوكالة في تنفيذ قرار المؤتمر العام GC(53)/RES/17 وجميع القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي أكّده ما ورد في رسالة نائب رئيس

الوزراء وزير خارجية إسرائيل إلى المدير العام للوكالة الدولية والمؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (ترد مستنسخة في المرفق ٢ بالوثيقة GC(54)/14)؛ إضافة إلى بيان مندوب إسرائيل لدى الوكالة الذي أدلى به مباشرة بعد اعتماد الدورة (٥٣) للمؤتمر العام قرار "القدرات النووية الإسرائيلية" GC(53)/RES/17، حيث قال بأن إسرائيل لن تتعاون بأي شكل من الأشكال مع مضمون هذا القرار، وكذلك تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو إثر اختتام مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠ والذي أكد رفضه كافة مقررات المؤتمر الخاصة بالشرق الأوسط وتأكيد على عدم التعاون لتنفيذها.

٨٨- وتعتبر المجموعة العربية أن تطبيق إسرائيل لأحكام قرار "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمد عام ٢٠٠٩ GC(53)/RES/17) وامتثالها للقرارات الدولية بهذا الشأن يعزز من فرص نجاح أية مبادرة ذات صلة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

٨٩- إن المجموعة العربية، التي ساهمت بشكل فعال من أجل إنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في نيويورك عام ٢٠١٠ والدعوة إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، تعتبر الجهود الدولية المبذولة حالياً للتحرك نحو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ما زالت غير واضحة وتتطلب من الأطراف الدولية المعنية بذل جهود جادة وسريعة للتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف طبقاً للمقررات الدولية. وتؤكد المجموعة العربية بأن تلك الجهود لم ترق إلى مستوى تطلعاتها كما أنها لا تتسجم مع مبادرة حسن النوايا التي تقدمت بها الدول العربية عندما قرّرت تأجيل تقديم مشروع قرارها "القدرات النووية الإسرائيلية" خلال الدورة ٥٥ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا ورغبة منها في دعم جهود عقد مؤتمر ٢٠١٢ المقرّر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في هلسنكي والذي تستضيفه حكومة فنلندا، فقد قرّرت الدول العربية مرةً أخرى تعليق تقديم مشروع قرارها المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" في الدورة الحالية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٠- وختاماً، تتقدم المجموعة العربية بشكرها وتقديرها للدول التي دعمت ولا تزال تدعم الموقف العربي العادل، الذي ينسجم مع مبدأ عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتخصّ بالذكر مجموعة دول حركة عدم الانحياز ودول "منظمة التعاون الإسلامي" والمجموعة الأفريقية والمجموعة الآسيوية وكافة المجموعات والدول الأخرى بما فيها دول أمريكا اللاتينية والدول الأوروبية التي ساندت الموقف العربي.

٩١- وقال السيد مكرم القيسي (الأردن) إن الأردن يولي الأهمية الكبرى لنظام الضمانات باعتباره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصر استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية التي تعود بالفائدة على الدول والشعوب.

٩٢- ويؤكد وفد بلده على قناعته الراسخة بمدى الخطر الذي تشكّله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن العالميين، وبالأخصّ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي لا تزال تعاني من قصور في تطبيق القرارات المتعلقة بإخلائها من الأسلحة النووية، وبهذا الصدد، يؤكد الأردن على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما سيسهم في إحلال السلم والأمن ويشكّل حافزاً للدول للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة بدلاً من سباق تسلّح يعيق الجهود التنموية ويفاقم التوتر وعدم الثقة.

٩٣- كما كرّر موقف بلده الثابت بعد الإطّلاع على تقرير وثائق الاعتماد المقدّم للمؤتمر العام وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي (الوثيقة GC(56)/23) والمتضمّن التأكيد على أن موافقة الأردن على وثائق تفويض وفد إسرائيل لا تشمل بأي حال من الأحوال الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة القدس والجولان، وأن إسرائيل كدولة بالنسبة له لا تتعدّى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ والحدود المنصوص عليها في اتفاقيات السلام مع كلّ من مصر والأردن.

٩٤- وقال السيد قزحيا الخوري (لبنان)، تحت بند القدرات النووية الإسرائيلية، إن المؤتمر العام تبنّى عام ٢٠٠٩ القرار رقم GC(53)/RES/17، الذي يدعو إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ووضع كافة منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الشاملة. وكان المؤتمر العام في سنوات سابقة، وخاصةً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تبنّى عدة قرارات بنفس المعنى، ولكن بلغة أكثر تشدّداً. وبالرغم من ذلك، لا تزال تُطرح في كل عام مسألة هل يتم تقديم قرار أم لا.

٩٥- ومن خلال ذلك، طرح مسألة شكلية وهي التالية: على أي أساس قانوني تحدّدت فترة صلاحية قرار المؤتمر العام بعام واحد فقط، خاصةً في حالة لم يطرأ أي تعديل على النص المقرّر في المؤتمر العام. وقال إنه يتمنى أن يحصل على جواب من الأمانة العامة على هذه المسألة.

٩٦- وفي مطلق الأحوال، يعتبر بلده بأن قرار المؤتمر العام الثالث والخمسين رقم GC(53)/RES/17 لا يزال ساري المفعول وعلى إسرائيل أن تطبّق أحكامه وعلى المجتمع الدولي أن يضغط دائماً بهذا الاتجاه. ويأمل من المدير العام أن يقدّم تقارير دورية حول مراحل تنفيذه.

٩٧- وبالعودة إلى جوهر المسألة، مسألة القدرات النووية الإسرائيلية، وبمعزل عن اعتماد مشروع قرار هذا العام أم عدمه، تبقى هذه المسألة قائمة وتزداد إلحاحاً في ظل التوتر الشامل الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط، وتزايد التهديدات الإسرائيلية التي لا توفّر أحداً، وستطال آثارها المدمرة الجميع بدون استثناء. ويزداد القلق مع تقلّصت إسرائيل من الضوابط الدولية، والخشية من تراخي مواقف المجتمع الدولي بتأثير الأوهام التي تنشرها إسرائيل، بالرغم من المبادرات الإيجابية والاستعداد الكامل للدول العربية للتعاون دون حدود في مجال إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وليس آخر هذه المبادرات، الامتناع في ٢٠١١ و٢٠١٢ عن تقديم مشروع قرار، وللسنة الثانية على التوالي، تحت هذا البند. وبالرغم من أن مبادرة العام الماضي المشابهة مرّت دون أي تقدير أو اعتبار أو امتنان من قِبَل أيّ من الدول المعنية في المجتمع الدولي بل إن إسرائيل للأسف فسرتها خلافاً للحقيقة تماماً في بيان مندوبها في اليوم السابق أمام الهيئة العامة للمؤتمر. وبالرغم من أن إسرائيل لا تزال تعلّق إعلان مشاركتها في مؤتمر ٢٠١٢ على موقف الدول العربية من هذا القرار، فإن وفد بلده لا يقبل هذا الابتزاز السياسي. ونية لبنان ونية الدول العربية واضحة وضوح الشمس، وصادقة في سعيها هذا. وقال إنه كم يتمنى أن تُفهم على حقيقتها، وتقابلها إسرائيل والدول الأخرى المعنية في منتصف الطريق كي تتحقق آمال الأجيال المقبلة بالسلام والأمن والتنمية والديمقراطية. ولقد أكّدت المداولات في منتدى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في فيينا حول إمكانية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أنها تتطلّب من أية دولة معنية قبل كل شيء أن تكون عضواً في معاهدة عدم الانتشار وأن تضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة. وهذا ما يُطلّب ويطلب به دائماً. وليس بذلك أي تناقض مع أهداف الوكالة ولا تسييس لدورها أو انحراف به، كما يتردّد في مداخلات العديد من الأعضاء وبصورة خاصة وبارزة من قِبَل إسرائيل.

٩٨- وخلافاً لما هو سائد في إسرائيل وفي بعض المجتمع الدولي، بأن القوة النووية تحقق الأمن للدولة وشعبها، فإن العقود الماضية أثبتت بما لا يقبل الشك، بأن سباق التسلح، والسلاح النووي، وخاصةً عندما يدخل الحلقة المفرغة، هو عنصر عدم الاستقرار الدائم في المنطقة. والأمر المستهجن، هو أن إسرائيل، وفي كل مناسبة، تقوم بإعطاء الدروس في الانضباط والتقيّد بالقانون الدولي واحترام الالتزامات الدولية، في حين أنها، وفي الأساس، غير منضمة إلى هذه المعاهدات التي تدعو الآخرين إلى التقيّد بأحكامها. وأكد، من وجهة نظر لبنان، بأن أمن وسلامة الدول لا يضمنها بشكل أكيد وحاسم وعادل إلا الشرعية الدولية والتقيّد بأحكامها.

٩٩- فهل يمكن الكلام عن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وآخر زيارة لموقع نووي إسرائيلي كانت عام ١٩٦٨؟ وكانت الزيارة الوحيدة واليتمية، عندما تم الإعلان عن القنبلة النووية الإسرائيلية، وما أعقب ذلك من تعميم تام، لا تزال مفاعيله قائمة حتى اليوم.

١٠٠- ولكن، وبالرغم من استمرار تراكم الأسلحة النووية في الترسانة الإسرائيلية، وبالرغم مما تشهده المنطقة من اضطرابات وحروب تحت مسميات مختلفة، يعتقد لبنان بأن لا شيء مستحيل، إذا ما صدقت النوايا وتحدّدت بوضوح الغايات. ويرى بلده في مؤتمر عام ٢٠١٢ في هلسنكي أملاً ولو ضئيلاً في النفق الطويل ويأمل ألا تضيع هذه الفرصة.

١٠١- وأعرب السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) عن أسفه لأنه تم مرة أخرى عرض مسألة القدرات النووية الإسرائيلية على المؤتمر العام، بالنظر إلى أن إسرائيل، على عكس العديد من الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، لم تخرق أي اتفاقات مبرمة تحت إشراف الوكالة. والولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل لكنها لا تعتقد أن استخدام اجتماعات الوكالة من أجل عزل إسرائيل لتوجيه اللوم إليها من شأنه أن يساعد على التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. بل هو، في الواقع، خطوة في الاتجاه المعاكس. فاستدعاء هذه المسألة مراراً وتكراراً لا يؤدي سوى إلى تقليص الثقة والطمأنينة بين الدول في المنطقة وإلى صرف انتباه الوكالة عن القضايا الخطيرة المتعلقة بعدم الامتثال المستمر من قِبَل اثنتين من الدول الأخرى في المنطقة.

١٠٢- وقال السيد مارسان أغويليرا (كوبا) إن كوبا تعلق أهمية كبرى على بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، لما لتلك المسألة من تداعيات خطيرة تمسّ السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي. ولا يمكن لكوبا أن تقبل حجّة بعض الدول بأن القضية تتجاوز ولاية الوكالة. فنظر الوكالة في هذه المسألة أمر ضروري وملائم لأن إسرائيل، في سلوكها، قد انتهكت روح النظام الأساسي للوكالة. وتظل كوبا قلقة من أن إسرائيل لا تزال البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم يعرب عن نيّته القيام بذلك. وكوبا تدعو إسرائيل مرةً أخرى إلى الانضمام للمعاهدة دون تأخير وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وهو مطلب مشروع لشعوب المنطقة، يدعمه العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. وعدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة يشكّل العقبة الرئيسية أمام إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن أجل بلدان منطقة الشرق الأوسط ولتحقيق الاستقرار في المنطقة، من الضروري أن توقّف فوراً أي مساعدات لإسرائيل في مجالات العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة بالميدان النووي، وكذلك جميع عمليات نقل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، حتى تُخضع إسرائيل منشآتها لضمانات الوكالة.

١٠٣- ويتطلب جعل منطقة الشرق الأوسط مكاناً يسود فيه السلام والأمن للجميع إرادة سياسية حقيقية، مع القضاء على ازدواجية المعايير في التعامل مع تلك القضية. وترفض كويبا المعايير المزدوجة من قِبَل الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي تتهم بعض الدول في الشرق الأوسط بعدم الامتثال لاتفاقات الضمانات الخاصة بها، مع الاستمرار في تقديم المساعدات المتعلقة بالمجال النووي لإسرائيل ومحاولة منع القرارات التي تدعو إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة بكل الوسائل الممكنة. وبدلاً من ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها تبني موقف متماسك ومتسق، والتخلي عن التواطؤ مع إسرائيل، والمطالبة بإزالة أسلحة إسرائيل النووية في ظل رقابة دولية.

١٠٤- وقال السيد على أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) إن الوكالة قد اعتمدت، منذ عام ١٩٨٢، عدداً من القرارات والمقررات التي تدعو النظام الإسرائيلي على وجه السرعة إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وللأسف، تم تجاهل الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي بسبب الاعتراضات التي أثارها حلفاء النظام الإسرائيلي غير المسؤول المستعدون لتقديم الدعم له بأي ثمن. ومن الواضح أن هذا لا يعرّض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر فحسب، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تقويض آلية التحقق من قِبَل الوكالة.

١٠٥- ومن الأمور الملحة لجميع الدول في الشرق الأوسط أن تقبل على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة، كما تم التأكيد على ذلك مجدداً في مؤتمري عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم الانتشار.

١٠٦- ولحين وضع حد لإعفاء النظام الإسرائيلي من تطبيق القواعد الدولية، وإلى أن يدعن لنداءات المجتمع الدولي بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقه النووية لضمانات الوكالة الشاملة والتوقف عن تعزيز قدراته النووية بمساعدة دول معيّنة في انتهاك صارخ للقانون الدولي، فإن شبح انعدام الأمن وعدم الاستقرار سيظل يخيّم على الشرق الأوسط.

١٠٧- إن قدرات إسرائيل النووية كانت دائماً مصدر قلق للمجتمع الدولي. وقد عبّرت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادس عشر في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢ عن قلق المجتمع الدولي منذ فترة طويلة إزاء حيازة إسرائيل لقدرة تسلّح نووي تشكّل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانت استمرار إسرائيل في تطوير وتخزين الأسلحة النووية.

١٠٨- وتشعر إيران بقلق عميق حيال مواصلة تمكين العلماء الإسرائيليين من الوصول إلى المرافق النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، جنباً إلى جنب مع استمرار اغتيال العلماء النوويين التابعين لدول أطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة على الأمن في الشرق الأوسط وعلى منظومة عدم الانتشار العالمية.

١٠٩- وإنشاء دولة إسرائيل بصورة غير شرعية بعد احتلال فلسطين، وارتكابها مجازر ضد الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء، وهجماتها الوحشية على البلدان المجاورة، وقيامها بشنّ حرب معلومات، وإقدامها على اغتيال العلماء النوويين وتهديداتها المستمرة بشنّ هجمات عسكرية، كلها مؤشرات على التهديد الإضافي الذي تشكّله الأسلحة النووية في أيدي مثل هذا النظام غير المسؤول للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١١٠- إن عدوان إسرائيل وتجاهلها للقانون الدولي مستمرّان بلا حدود. وتطويرها السري للأسلحة النووية ليس فقط انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، ولمعاهدة عدم الانتشار، ولكنه يمثل

أيضاً تحدياً واضحاً لمطالب ومخاوف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي عبّرت عنها منذ فترة طويلة. وكان مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار قد دعا إسرائيل بالإجماع للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فوراً وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة، لكن إسرائيل رفضت تلك الدعوة وتجاهلتها.

١١١- والتعاقب المفروض على المجتمع الدولي من جانب دول معيّنة على مدى العقود العديدة السابقة لمنعه من التصدي لقيام إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بتشغيل برنامج غير مشروع للأسلحة النووية، هو بمثابة تعاضٍ عن هذا البرنامج. ونتيجةً لذلك، فإن النظام الإسرائيلي كانت لديه الجرأة على الاعتراف صراحةً بامتلاكه لأسلحة نووية.

١١٢- وإلى أن تنضمّ إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار وتُخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، فإن من المعقول، من وجهة نظر إيران، إبقاء البند الحالي على جدول أعمال المؤتمر العام. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يقدم المدير العام توصيات محدّدة لتطبيق الضمانات الشاملة على المرافق النووية الإسرائيلية. فمما يضرّ بمصداقية الوكالة أن يُسمح لإسرائيل، وهي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، بصرف انتباه الدول الأعضاء بعيداً عن أسلحتها النووية ومرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات وبتجاه الأنشطة النووية السلمية لدول أعضاء في الوكالة انضمت كأطراف في المعاهدة.

١١٣- وتقدّم إيران مرةً أخرى أن توفد الوكالة بعثة لتقصي الحقائق إلى إسرائيل وأن تقدّم تقريراً إلى الدول الأعضاء بشأن أنشطتها للتحقق فيما يتعلق بالمرافق النووية الإسرائيلية. لقد هدّد النظام الإسرائيلي وهاجم بلداناً أخرى من البداية، وخاصةً مرافقها النووية، في انتهاك واضح لقرار المؤتمر العام الصادر في ١٩٩٠ بشأن حظر جميع الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية سواء كانت تحت الإنشاء أو قيد التشغيل (القرار GC(34)/RES/533). ومن وجهة نظر إيران، يمكن للوكالة أن تضطلع بدور مهم في تبييد مخاوف الشعوب في منطقة الشرق الأوسط وأماكن أخرى من العالم فيما يتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية.

١١٤- وذكر السيد بسام الصبّاغ (الجمهورية العربية السورية) بأن جميع الدول العربية قد انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في حين أن إسرائيل وحدها في الشرق الأوسط لا تزال خارج إطارها ومستمرّة في متابعة برنامج نووي سري ليس خاضعاً للرقابة الدولية، في تحدّ لقرارات الهيئات الدولية. ورفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة يهدد أمن واستقرار جميع الدول في الشرق الأوسط ويقوّض منظومة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بأكملها. وتستنكر سوريا المعايير المزدوجة لبعض الدول ذات النفوذ التي تؤكد على الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ولكنها تتجاهل هذا المبدأ حيثما كانت إسرائيل هي المعنية بالأمر.

١١٥- وكان القرار الذي اعتمده المؤتمر العام في عام ٢٠٠٩ بشأن القدرات النووية الإسرائيلية (القرار GC(53)/RES/17) قد عبّر عن قلق العديد من الدول الأعضاء حيال امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية لا تخضع للرقابة الدولية، ودعا إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

١١٦- وقد استخدمت إسرائيل كل الوسائل المتاحة لها وجميع الذرائع لتجنّب التقيد بأي التزامات دولية وإخضاع برنامجها النووي للإشراف الدولي، ورفضت جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتستند الادّعاءات التي وُجّهت ضد سوريا من قِبَل مندوب إسرائيل خلال

المناقشة العامة في اليوم السابق إلى معلومات مَلققة. فإسرائيل هي التي هاجمت سوريا قبل خمس سنوات وبعد ذلك رفضت التعاون مع الوكالة في تحقيقاتها، في حين أن سوريا تعاونت بشكل كامل. ويعني رفض إسرائيل تقديم معلومات عن الذخائر المستخدمة في الهجوم أنه لا يمكن التحقق من دقة الادعاءات الإسرائيلية. والادعاءات الأخرى التي قدمتها إسرائيل خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام هي مجرد دعاية سياسية رخيصة تهدف إلى طمس قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وسياستها الاستيطانية، واضطهادها للشعوب العربية في فلسطين ولبنان وهضبة الجولان.

١١٧- ورحب السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) بقرار الدول العربية الامتناع عن تقديم مشروع قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية كبادرة حسن نية في الوقت المناسب، على ضوء المؤتمر المقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمله في أن تقدّر إشارة الدول العربية البناءة كما ينبغي من قِبَل الدول الأخرى في المنطقة.

١١٨- وأعرب السيد أزولاي (إسرائيل) عن أسفه لأن المؤتمر العام عليه أن يتحمّل، مرةً أخرى، الجهود التي لا تلين من قِبَل المجموعة العربية لفرض إجراء مناقشة بشأن بند جدول الأعمال الحالي. والنية الحقيقية للمجموعة هي تحويل انتباه المؤتمر العام بعيداً عن انتهاكات الضمانات من جانب إيران وسوريا، وهي انتهاكات موضع تحقيقات جارية من قِبَل الوكالة. والواقع أن التهديد الأكبر للمنطقة تتمثله تلك الدول التي انتهجت أهدافها الخاصة، متكررةً في زي دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وكانت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء قد صوّتت ضد القرار الصادر في عام ٢٠٠٩ بشأن القدرات النووية الإسرائيلية (القرار GC(53)/RES/17)، وهذا هو السبب في أن المجموعة العربية قد امتنعت عن تقديم مشروع القرار ذاته منذ ذلك الحين. ولكنها استمرت، مع ذلك، في تجاهل رغبات الأغلبية من خلال إلزام المؤتمر العام بمناقشة مثل هذه القضية المشحونة سياسياً والمثيرة للانقسام. وعلى أي حال، لا يمكن أن تحلّ أي مناقشة أو مشروع قرار في محفل دولي محل المحادثات المباشرة بين دول المنطقة. وسعي المجموعة العربية الحثيث لإصدار قرار بهذه الشأن يكشف أنها ليست مهتمة بإجراء حوار حقيقي، يقوم على أساس من المساواة، بما يضمن أمن جميع الدول المعنية.

١١٩- إن التهديد الأكبر للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها هو برنامج الأسلحة النووية لجمهورية إيران الإسلامية، وتوجيه الاتهامات ضد إسرائيل لن يغيّر شيئاً من هذا الواقع الكئيب. وينبغي للمؤتمر العام أن يشير بوضوح إلى رغبته في إسقاط هذا البند المعتلّ من جدول الأعمال نهائياً وعلى نحو حاسم.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

المحفل العلمي للوكالة لعام ٢٠١٢

"الغذاء من أجل المستقبل: مواجهة التحديات بواسطة التطبيقات النووية"

تقرير إلى المؤتمر العام السادس والخمسين للوكالة

د. كارين هيوليبيك

السيد الرئيس، المدير العام، حضرات المندوبين الموقرين،

يسرني ويشرفني أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض على المؤتمر العام تقريراً عن المحفل العلمي للوكالة لعام ٢٠١٢، وموضوعه *الغذاء من أجل المستقبل: مواجهة التحديات بواسطة التطبيقات النووية*.

السيد الرئيس،

من بين الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، نحن بحاجة إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع وإلى ضمان الاستدامة البيئية من خلال دمج مبادئ التنمية المستدامة في صلب السياسات والبرامج القطرية. وعلى الرغم من إحراز تقدم بهذا الصدد، يقول لنا الخبراء إن ما يقرب من مليار شخص لا يزالون يذهبون إلى الفراش جوعى كل ليلة. ويقدر أيضاً أن ما يقرب من ثلث جميع الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري، أي ١,٣ مليار طن، يتم فقده أو إهداره كل عام. وهذه الإحصائيات تبعث على الانتباه حقاً.

السيد الرئيس،

بعد التركيز على موضوع المياه في العام الماضي، قرّر المدير العام أن يعطي الأولوية في عام ٢٠١٢ لتحدّ عالمي رئيسي آخر، ألا وهو انعدام الأمن الغذائي العالمي. وهكذا، تناول المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ التحديات المتعلقة بتحسين الإنتاج الغذائي وحماية الغذاء وسلامة الأغذية من خلال استخدام التطبيقات النووية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أشار المدير العام إلى أن الوكالة تدعم الدول الأعضاء بفاعلية في سعيها لتحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال توفير إمدادات غذائية مأمونة وصحية في ظل زيادة سكانية تتنامى بمعدلات متسارعة.

وانضمّ إلى المدير العام فريق من الخبراء المرموقين الذين أكّدوا نجاح التعاون بين الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وناقشوا دور التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وقدموا أمثلة محدّدة للجهود التي بذلتها الوكالة وغيرها من المنظمات من أجل تحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وفي الجلسة التي تناولت موضوع **"زيادة الإنتاج الغذائي"** أشير إلى أن العالم سيكون بحاجة لإنتاج غذاء أكثر بنسبة ٧٠٪ من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ لتلبية احتياجات ما يربو على ٩ مليارات نسمة هم تعداد سكانه. وفي هذا الصدد، فإن تكثيف وتنويع إنتاج غذاء أكثر وأعلى جودة بطريقة ذكية مناخياً ومستدامة مع

حماية البيئة هو بالتالي أمر حيوي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وهو المفتاح للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

وأشار المحفل إلى أن الزيادة السكانية العالمية تفرض تحدياً يتمثل في ضرورة زيادة الإنتاج الغذائي بشكل جوهري في ظل ظروف تدهور حاد للأراضي أدى إلى انخفاض كبير في القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية. وبالتالي فإن الإدارة المستدامة للتربة هي عنصر حاسم لتحسين الإنتاجية الزراعية.

وأبرز أعضاء الفريق أيضاً حقيقة أن التعليم والإرشاد يضطلعان بدور رئيسي في تزويد المنتجين الزراعيين بالمعرفة والحافز لإدارة إنتاجية التربة.

كما تؤدي تربية الطفرات دوراً حاسماً كذلك في زيادة إنتاج المحاصيل وإطلاق أصناف محسنة من المحاصيل من خلال تطبيق التكنولوجيات النووية وتطوير الممارسات الإدارية بما يؤدي إلى زيادة غلة المحاصيل وتحسين نوعية البذور المقدمة للمزارعين.

وبالإضافة إلى تحسين ممارسات إنتاج المحاصيل، يُعتبر تحسين ممارسات الإنتاج الحيواني بمثابة عنصر مهم للأمن الغذائي عموماً.

وفي الجلسة التي تناولت موضوع "ضمان حماية الغذاء" أشير إلى أن انعدام الأمن الغذائي العالمي يرتبط بطبيعته بالآفات والأمراض التي تضرّ بالمحاصيل أو تفتك بالماشية، وكذلك الأشخاص الذين يعملون في المناطق الزراعية الريفية. والخسائر الناجمة عن الأمراض والآفات على مستوى ما قبل وما بعد الحصاد تتراوح في المتوسط بين ٣٠ و ٤٠% من المخرجات الزراعية، مما يجعل العوائد على الاستثمارات الزراعية في الأراضي والبذور والمياه والأسمدة والعلف الحيواني والعمالة وغيرها من المدخلات غير فعالة في المقابل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العالم يواجه حالياً زيادة غير مسبوقة في الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية الاجتياحية التي تهدد الأمن الغذائي بما تسببه من خسائر فادحة في الإنتاج، وتستلزم تدابير مكلفة للسيطرة عليها بما في ذلك استخدام مبيدات الآفات. وتفشي الآفات الثانوية وتطور مقاومة الآفات لمبيدات الآفات والتهديد المتزايد الذي تمثله الأمراض الحيوانية المنشأ للصحة العامة، كلها تضع عوائق خطيرة أمام التجارة الوطنية والدولية، مما يسبب خسائر فادحة في الدول العائدة من التصدير.

والتقنيات النووية التي تطورها وتنقلها الوكالة يمكن أن توفر طرقاً فعالة ومحددة الهدف وصديقة للبيئة من أجل مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الحد من الخسائر الفادحة بسبب الآفات والأمراض؛ وتقليل تكاليف الإنتاج وتقليل الحاجة إلى المواد الكيميائية الزراعية؛ والتغلب على الحواجز الصحية والصحية النباتية التي تعوق التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

وكمثال محدد، يمكن لتقنية الحشرة العقيمة، عند دمجها مع تقنيات كبح أخرى، أن تؤدي إلى الحد من الخسائر، وإلى القضاء على الآفات الحشرية الاجتياحية وتيسير التجارة الدولية، كما يمكن أن تساهم في القضاء على الآفات الحشرية أو نواقل الأمراض التي تنقل أمراضاً خطيرة على المستويين البيطري والطبي.

وتضطلع مختبرات الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة بدور مهم في تطوير ونشر تكنولوجيات نووية لمعالجة أمراض وآفات المحاصيل بكفاءة أو القضاء عليها. وينبغي مواصلة التوسع في تطوير تكنولوجيات تشخيص سريعة ومتقدمة تستفيد بها الدول الأعضاء، كما يتعين تحقيق الاستفادة القصوى من مختبرات الشعبة المشتركة وشبكة المشاريع البحثية المنسقة.

وفي الجلسة التي تناولت موضوع "تعزيز سلامة الأغذية"، أشير إلى أن الوكالة تضطلع بدور رئيسي في مجال تطوير نظم للسيطرة على الملوثات الكيميائية في الغذاء، وتطبيق نظم تتبّع لتحديد وإدارة المشاكل والاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بسلامة الأغذية، وتوفير معلومات عن منشأ الغذاء وموثوقيته من الناحية الصحية يمكن أن تساعد في ضمان سلامة الأغذية على امتداد سلسلة الإنتاج الغذائي بأكملها.

وأشير كذلك إلى أن تشجيع الأغذية يحظى بدعم قوي من قِبَل الوكالة كمعالجة مجرّبة وفعالة في فترة ما بعد الحصاد لتحسين سلامة الأغذية والمحافظة على الجودة من خلال الحدّ من التلوث البكتيري، أو من أجل مكافحة الآفات الحشرية في السلع الزراعية، من دون الحاجة إلى مواد كيميائية أو مضافات.

وأشار أعضاء الفريق إلى أن تقنية تشجيع الأغذية واحدة من التقنيات القليلة التي تعالج جودة الأغذية وسلامتها على حد سواء. ولذلك، فإن تشجيع الأغذية تقنية مأمونة وذات قيمة. وتطبيقات تشجيع الأغذية للأغراض الصحية (الصحة البشرية) والصحية النباتية (الصحة النباتية) تساعد على ضمان سلامة الأغذية وجودتها وتيسير التجارة الدولية، وفي الوقت ذاته تدرّ عائداً ضخمة من النقد الأجنبي من خلال استيراد وتصدير المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم.

وفي مجال مكافحة تلوث الأغذية، أشار المحفل العلمي إلى أن التعرض للمواد الكيميائية والملوثات في الإمدادات الغذائية يمثل تهديداً خطيراً لصحة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية الفقيرة ذات الوضع التغذوي المتردّي.

ويمكن للوكالة أن تضطلع بدور مهم لضمان سلامة الأغذية وتيسير التجارة الدولية كمنسق لشبكة عالمية من مختبرات سلامة الأغذية، وذلك من خلال تطوير ونشر تقنيات للتبّع والسيطرة على الملوثات وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعدّدين على امتداد سلسلة الإنتاج الغذائي.

السيد الرئيس، المدير العام، حضرات المندوبين الموقّرين،

ختاماً لما تقدّم، لقد سلّط المحفل العلمي الضوء على القدرات المهمة التي أنشئت في الدول الأعضاء بمساعدة من الوكالة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به وصولاً إلى التحسين الأمثل للقدرات في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيات النووية من أجل تحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، وهو المجال الذي تضطلع فيه الوكالة بدور أساسي.